

تقرير مفصل للفصل الأول لرسالة الدكتوراة المقدم من الباحث ياسر فهد اللحيدان، الموسومة بعنوان أثر رقمنة إجراءات المهام الرسمية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: الدور الوسيط لحوكمة البيانات.

فيما يلي تقييم شامل للفصل الأول وفق بنود ارشادات كتابة الفصل الأول مع ملاحظات وتوجيهات تطويرية

أولاً/ مقدمة الدراسة

بدأت المقدمة بسياق عام ومناسب حول أهمية رقمنة الإجراءات الإدارية في الجهات الحكومية، وتدرجت بشكل منطقي للوصول إلى السياق السعودي (هيئة الحكومة الرقمية، 2024). ثم انتقلت بسلاسة إلى حوكمة البيانات كآلية وسيطة، وصولاً إلى نقطة التركيز المباشرة وهي "خدمة طلب موقع العمل" كحالة تطبيقية. تم الاستشهاد بمراجع قوية وحديثة مثل (Mergel et al., 2019; OECD, 2019; Open North, 2022; Osakwe, 2025; Nelson & Zanti, 2023).

ملاحظات توجيهية

1. تعزيز وتحديث الأدبيات: بالرغم من جودة المراجع، يُفضل تنويعها وإضافة دراسات من عامي (2024 - 2026) في الفقرات الأولى لزيادة إبراز حيوية الموضوع وارتباطه بالواقع الحالي المتسارع.

2. إبراز خصوصية "خدمة طلب موقع العمل": عند الانتقال لتركيز الدراسة (خدمة طلب موقع العمل)، جاء التبرير الإداري مناسباً، ولكن ينقصه الإشارة بوضوح إلى الفجوة التنظيمية الحالية في هذه الخدمة لتأصيل الانتقال من الإطار العام إلى الخاص بصورة أكثر عمقاً.

ثانياً/ مشكلة الدراسة

صيغت المشكلة بوضوح؛ حيث تم تحديد الفجوة المتمثلة في أن أتمتة الإجراءات إلكترونياً لا تضمن وحدها كفاءة وجودة القرار الإداري ما لم تُحكم البيانات الناتجة عنها. تم إبراز الفجوة بوضوح في نهاية السرد (محدودية النماذج الكمية التي تختبر أثر رقمنة إجراء تنظيمي محدد كخدمة طلب موقع العمل مع تحليل الدور الوسيط لحوكمة البيانات في السياق الحكومي السعودي).

ملاحظات توجيهية

1. الدعم بأدلة إحصائية أو دراسة استطلاعية: تفتقر صياغة المشكلة حالياً إلى أرقام أو إحصائيات رسمية أو نتائج "دراسة استطلاعية أولية" داخل الجهة محل الدراسة. يُنصح بشدة

تدعيم المشكلة بدليل واقعي (مثل: كشفت الدراسة الاستطلاعية أو التقارير الداخلية لعام 2025 عن وجود تفاوت في زمن اتخاذ القرار أو تدني في اتساق البيانات الناتجة بنسبة كذا...)

2. إبراز الفجوة بخط بارز: يفضل وضع عنوان فرعي جانبي باسم الفجوة البحثية لجعلها بارزة ومستقلة للقارئ.

ثالثاً/ تساؤلات الدراسة

بدأت التساؤلات بسؤال رئيسي كبير يمثل جوهر المشكلة، تفرعت من السؤال الرئيسي خمسة أسئلة غطت الأبعاد (مستوى الرقمنة، مستوى كفاءة القرار، مستوى الحوكمة، الأثر المباشر، الأثر الوسيط)، وكلها بدأت بأدوات استفهام بحثية صحيحة (ما، هل).

ملاحظات توجيهية:

إعادة صياغة الأسئلة المباشرة: الأسئلة الفرعية (الرابع والخامس) تبدأ بـ "هل"، والإجابة الإحصائية عنها تكون بـ (نعم أو لا) من خلال قبول أو رفض الفرضية الإحصائية. لتطوير الصياغة وجعلها أكثر عمقاً، يُفضل تحويلها لتسأل عن المدى أو الأثر كالتالي:

- تعديل السؤال الرابع: "ما أثر رقمنة إجراءات المهام الرسمية على كفاءة اتخاذ القرار الإداري في الجهة محل الدراسة؟"
- تعديل السؤال الخامس: "إلى أي مدى تتوسط حوكمة البيانات العلاقة بين رقمنة إجراءات المهام الرسمية وكفاءة اتخاذ القرار الإداري؟"

رابعاً/ أهداف الدراسة

جاءت الأهداف متسقة ومشتقة من الأسئلة. تم استخدام أفعالاً إجرائية وقابلة للقياس (التعرف على، تحديد، اختبار، تحليل)، وتجنب تماماً الأفعال الفضفاضة.

ملاحظات وتوجيهية:

ضبط التناظر العددي والمنهجي: يتضمن سرد الأهداف الفرعية 7 أهداف تفصيلية، بينما الأسئلة الفرعية عددها 5 فقط. نتج هذا الخلل لأن الباحث فكك سؤالي الأثر (الرابع والخامس) إلى أربعة أهداف (الرابع، الخامس، السادس، السابع) في صفحة الأهداف. لذا يجب إما إضافة أسئلة فرعية تقابل الأهداف (الخامس

والسادس والسابع) تماماً لضمان التطابق التام، أو دمج الأهداف لتتطابق عددياً ومنهجياً مع الأسئلة الفرعية الـ 5.

خامساً/ أهمية الدراسة

قسّم الباحث الأهمية بوضوح إلى إطارين؛ نظري يثري نقص الأدبيات العربية في ربط الرقمنة بالإدارة عبر الحوكمة، وعملي تطبيقي يستهدف سياق الجهات الحكومية السعودية.

ملاحظات توجيهية

تحديد جهات مستفيدة بعينها: في الأهمية التطبيقية، جاء الحديث عاماً عن "الجهات الحكومية". يُنصح بتسمية كيانات محددة مستفيدة في المملكة (مثل: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، هيئة الحكومة الرقمية، أو الإدارة العليا للجهة الحكومية محل الدراسة نفسها) مما يعطي قوة وتطبيقية واقعية للبحث.

سادساً/ فرضيات الدراسة

صيغت الفرضيات الأربعة (H1, H2, H3, H4) بناءً على العلاقات المباشرة وغير المباشرة المتوقعة في النموذج المفاهيمي.

• ملاحظات توجيهية

1. صيغت الفرضيات بأسلوب الفرض البديل التقريري الواضح ("يوجد أثر ذو دلالة إحصائية....") بما أن الفرضيات تتيح الصياغة الموجهة أو العدمية، يُفضل التأكد من توجيهها إذا كانت الأدبيات السابقة تدعم اتجاه الأثر (مثال: "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية....")

2. تنص الفرضية الرابعة على وجود أثر غير مباشر (وسيط). يجب التنويه في الفصل الثالث (المنهجية) أنه سيتم الاعتماد على أساليب متقدمة مثل تحليل المسار (Path Analysis) أو نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار هذا الأثر الوسيط إحصائياً، وليس مجرد انحدار بسيط.

سابعاً/ مصطلحات البحث

لم يظهر السرد الكامل للتعريفات الإجرائية والاصطلاحية موثقة بالقواميس في الأجزاء المعروضة من النص بشكل مستقل.

ملاحظة توجيهية:

يجب صياغة كل مصطلح (رقمنة الإجراءات، كفاءة القرار، حوكمة البيانات) بتعريفين: **اصطلاحي** موثق بمرجع أساسي، وإجرائي محدد (مثال: ويُقاس إجرائياً بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوث في الاستبيان المطور...).

ثامناً/ حدود الدراسة:

تم تحديد خمسة حدود: حدود موضوعية، حدود مكانية، حدود زمانية، حدود بشرية، حدود منهجية. تم إفراد بند مستقل لكل حد من حدود الدراسة

تاسعاً/ إجراءات و منهجية الدراسة

وُفِّقَت في اختيار (المنهج الكمي الوصفي التحليلي ذي الطابع السببي)، وهو منهج ملائم تماماً لطبيعة عنوان الدراسة وفرضياتها التي تسعى لقياس أثر (علاقة سببية) واختبار متغير وسيط.

1. **أداة الدراسة:** حدد الباحث (الاستبانة) كأداة رئيسية لجمع البيانات، وهو اختيار صحيح يتسق مع المنهج الكمي المختار.
2. **مجتمع وعينة الدراسة:** تمت الإشارة إلى الفئة المستهدفة بشكل عام وهم (العاملون الذين لديهم ارتباط مباشر أو وظيفي بخدمة طلب موقع العمل)
3. **الأساليب الإحصائية:** حدد الباحث برنامج التحليل الإحصائي (Jamovi) ، وأشار إلى استخدام التحليل الوصفي واختبار العلاقات والأثر المباشر والوسيط.

ملاحظات توجيهية

1. إعادة صياغة مسمى برنامج التحليل الإحصائي:

ذكر الباحث استخدام برنامج "Jamovi" بالرغم من أنه برنامج ممتاز وحديث ومبني على لغة R ، إلا أن المدارس الأكاديمية الإدارية في البيئة العربية والخليجية لا تزال تفضل وتعتمد بشكل أوسع برنامج **SPSS** خاصة عند تحليل المتغيرات الوسيطة ونمذجة المعادلات الهيكلية.

2. تطوير صياغة أسلوب اختيار العينة وتحديد وحدة التحليل:

جاء الحديث عن العينة عاماً ومقتضياً (العاملون الذين لديهم ارتباط وظيفي) دون تحديد طريقة الاختيار أو مبررها. يجب أن تتضمن المنهجية المختصرة في هذا الفصل إشارة سريعة لنوع العينة؛ نظراً لطبيعة الدراسة، يُقترح صياغتها كالتالي: وتستهدف الدراسة عينة (قصديّة/عشوائية بسيطة) من الموظفين ومتخذي القرار، حيث تمثل **الاستبانة** (وحدة التحليل الأساسية لقياس إدراكات المبحوثين حول متغيرات الدراسة).

3. تحديد الأساليب الإحصائية المتقدمة

اكتفى الباحث بعبارة "تطبيق أساليب إحصائية مناسبة... وتحليل الأثر المباشر وغير المباشر".

تماشياً مع معايير الدقة المنهجية، يجب تسمية الاختبارات الإحصائية الكبيرة التي سيتم تفصيلها في الفصل الثالث بشكل سريع. يُقترح تعديل الفقرة لتصبح: من خلال تطبيق أساليب إحصائية تشمل: الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية)، واختبار معامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد، بالإضافة إلى تحليل المسار (**Path Analysis**) أو **نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)** للتحقق من الأثر الوسيط لحوكمة البيانات.

إبراز دور المتغير الوسيط إحصائياً في فقرة المنهجية:

بما أن الدراسة تتميز بوجود "دور وسيط" (وهو جوهر الإضافة العلمية لبحثك)، يجب أن تظهر آلية التعامل مع هذا الوسيط بوضوح في ملخص المنهجية.

يُنصح بإضافة جملة تؤكد على اختبار أثر السير في المسار غير المباشر "باستخدام اختبارات مثل (Sobel Test) أو أسلوب (Bootstrapping) للتأكد من مدى دلالة الوسيط إحصائياً.

عاشراً/ المراجع:

قائمة المراجع الواردة في نهاية المسودة تحتاج إلى تنسيق دقيق واتباع نظام **APA** الإصدار السابع:

- إضافة الـ **DOI** أو روابط الويب النشطة لجميع المراجع الأجنبية المذكورة لتعزيز رصانة الفصل المنهجية.